الجزيرة بتقرير مسائل الادارة المحلية ونظام الضرائب وتشريعات العمل والتعليم والثقافة، بينما تحتفظ المملكة الدانماركية باختصاصات السياسة الخارجية والدفاع والاشراف على المسائل المالية.

وعلى الرغم من ان الحكومة المركزية في كوبنهاغن تحتفظ بتقرير الشؤون الخارجية للجزيرة، إلا أنها، مع ذلك، أفرزت هامشاً لمشاركة الغرينلانديين مع الحكومة المركزية في مناقشة السياسة الخارجية، وكذلك المفاوضات التي تهم شعب الجزيرة ومصالحها التجارية، وبالذات في ما يتعلق بشؤون السوق الاوروبية المشتركة التي تهم السكان(٩).

ج ـ تونس:

حصلت تونس على الاستقلال الذاتي الداخلي بمقتضى الاتفاقية التي عقدت بينها وبين فرنسا في الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٥٣، واحتفظت بعلاقة اتحادية بفرنسا تنظم التعاون بين البلدين.وبقي تمثيل تونس، في المجال الدولي، منوطاً بالحكومة الفرنسية بعد استشارة تونس.

وقد احتفظت فرنسا، بموجب هذه الاتفاقية، بالاشراف على شؤون الدفاع، وتعهدت تونس بألا تجرى تعديلات في شؤون الدفاع والامن والقوانين المنظمة لهما الا بموجب اتفاق مشترك بينها وبين فرنسا. كما احتفظت فرنسا بحق تعيين مندوب سامٍ يمارس كافة الصلاحيات الممنوحة للحكومة الفرنسية بموجب هذه المعاهدة. ويعتبر هذا الاخير وسيطاً في العلاقات بين البلدين في جميع المسائل المشتركة، ويتولى حماية مصالح الرعايا الفرنسيين في تونس، وتلتزم الاخيرة، كذلك، بموجب الاتفاقية بتعيين موظف مقيم في العاصمة الفرنسية لتنسيق المصالح التونسية في فرنسا.

وتمّ انشاء مجلس تحكيم تونسي ـ فرنسي من ستة أعضاء مناصفة بين البلدين وذلك للنظر في الخلافات بينهما حول تفسير بنود الاتفاق، وتعتبر قراراته ملزمة للطرفين، وله سلطة وقف تنفيذ أي تصرف سواء كان تشريعياً أو قضائياً أو تنفيذياً، ويعيّن اعضاؤه بعد موافقة الحكومة الاخرى، ويتناوب الطرفان رئاسة المجلس ومنصب نائب الرئيس ، ويتمّ انتخابهما من طريق الاعضاء. وقد استند تنظيم سياسة الاستقلال الذاتي لتونس على معاهدة الحماية المعقودة في ١٢ أيار (مايو) ١٨٩٢.

ولكن ازاء تغير الظروف وتطور الحركة الوطنية التونسية، اضطرت فرنسا الى الاعتراف بتونس كدولة مستقلة ذات سيادة، وذلك بموجب بروتوكول ٢٠ آذار (مارس) ١٩٥٦ وتعهّدت فرنسا بتعديل أحكام اتفاقية الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٥٣ والتي تتعارض مع الوضع الجديد لتونس، كما أقرّت حق تونس في ادارة علاقاتها الخارجية والامن والدفاع وانشاء جيش وطني مع ضرورة الابقاء على ارتباط البلدين في مجالات التعاون المشترك، وبالذات في الدفاع والعلاقات الخارجية، على أن يتمّ ذلك بين دولتين كاملتي السيادة.

وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٦، قامت الجمعية التأسيسية التونسية بوضع دستور جديد للبلاد، وفاز الحزب الدستوري بكل المقاعد وعددها ٩٨ مقعداً، وتألف مجلس للوزراء برئاسة الحبيب بورقيبة. وبالرغم من ذلك، ظل المندوب السامي الفرنسي مسؤولاً عن شؤون الأمن حتى حزيران (يونيو) ١٩٥٧، حيث قررت الجمعية التأسيسية بالاجماع عزل المندوب السامي واعلان الجمهورية التونسية(١٠).